خطّة الحسم

مخطّط المنظومة الإسرائيليّة للتوسّع الاستعماري وإخضاع الفلسطينيّين

تشرين الثاني 2025

ما هي خطّة الحسم؟

إنّ ما يسمّى بـ "خطّة الحسم" التي قُدّمت عام 2017 من سموتريتش، زعيم حزب الصهيونيّة الدينيّة الإسرائيلي، ليست مجرّد مقترح سياسي، بل هي مخطّط مؤسّسي (مدعوم بالأدلة) لتوسيع السيطرة الإسرائيليّة على الضفة الغربيّة وقطاع غزّة. تفصّل هذه الخطّة بشكل واضح استراتيجية التهجير القسري للفلسطينيّين وإخضاعهم أو إبادتهم. وقد أصبحت هذه الخطة الآن جزءاً لا يتجزّأ من اتفاقيّة الائتلاف الحكومي الإسرائيلي الحالي، وتحظى بدعم أغلبية أعضاء الكنيست، ويجري تنفيذها من خلال توسيع المستعمرات، والتشريعات الإسرائيلية، وهياكل الحكم التي تُفتّت المجتمع الفلسطيني وتزيد من حرمان الفلسطينيّين من حقّهم في تقرير المصير.

ما هي جذور الخطّة؟

إنّ الأفكار الواردة في هذه الخطّة ليست جديدة، إنّما استمرار لمشروع استيطاني استعماري تاريخي قائم على أيديولوجيّة محدّدة. فهي متجذّرة في الصهيونيّة الدينيّة والفكر التحريفي، تترجَم فيها ادّعاءات أيديولوجيّة قديمة إلى سياسات ممنهجة للهيمنة الاستعمارية والفصل العنصري.

ترفض هذه الأيديولوجيّة وجود الشعب الفلسطيني رفضاً قاطعاً، وتُجرّدهم من إنسانيّتهم وتُشيطن مقاومتهم. ومن خلال إعادة تعريف حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير على أنّه تهديد وليس حقّاً، تُبرّر الخطّة حرمان الفلسطينيّين من حريّاتهم على أنّها ضرورة للحفاظ على "إسرائيل الكبرى"، كما تجعل من ارتكاب الجرائم الدولية كأدوات لفرض "السيادة" الإسرائيليّة أمرا طبيعيا.

كيف يتم تطبيقها؟

من النظرية إلى الممارسة: مرحلتان للتطبيق

المرحلة الأولى

"النصر من خلال الاستيطان"

ترسيخ السيطرة الإسرائيليّة عبر الاستعمار الاحلالي

الآليات المستخدمة

- بناء المستعمرات ومصادرة الأراضي
- تجزئة وعزل المجتمعات الفلسطينيّة
- قمع المقاومة الفلسطينيّة واستهداف مخيّمات اللاجئين
- فرض وضع راهن جديد من خلال القضاء على الوجود الفلسطيني والدولي في فلسطين

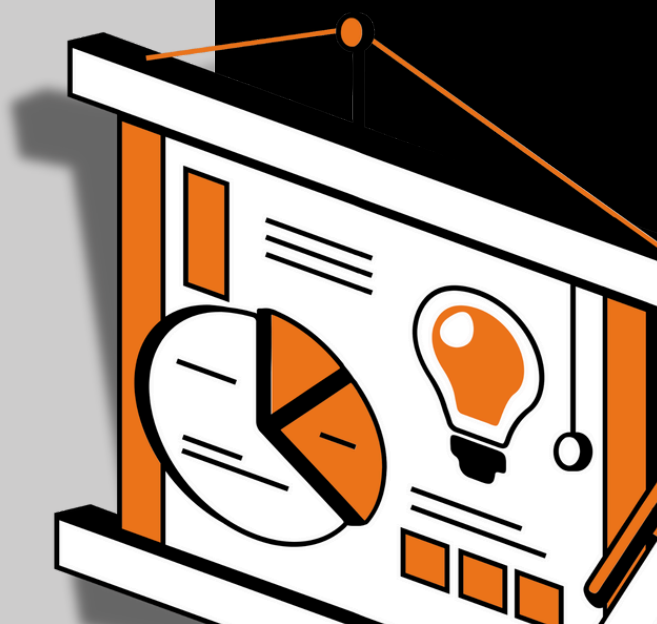

على أرض الواقع

- مصادرة ممنهجة للأراضي وتوسيع المستعمرات
- قيود على تراخيص البناء للفلسطينيّين
- حواجز وبوابّات وإغلاقات تجزّئ المدن والقرى الى مجتمعات معزولة
- مشاريع استعمارية احلالية واسعة النطاق (مثل مشروع E1) تفصل القدس وتقطع التواصل الجغرافي
- هجمات ممنهجة على مخيّمات اللاجئين والخدمات الأساسيّة
- عرقلة آليات الأمم المتّحدة وإضعاف السلطة الفلسطينيّة

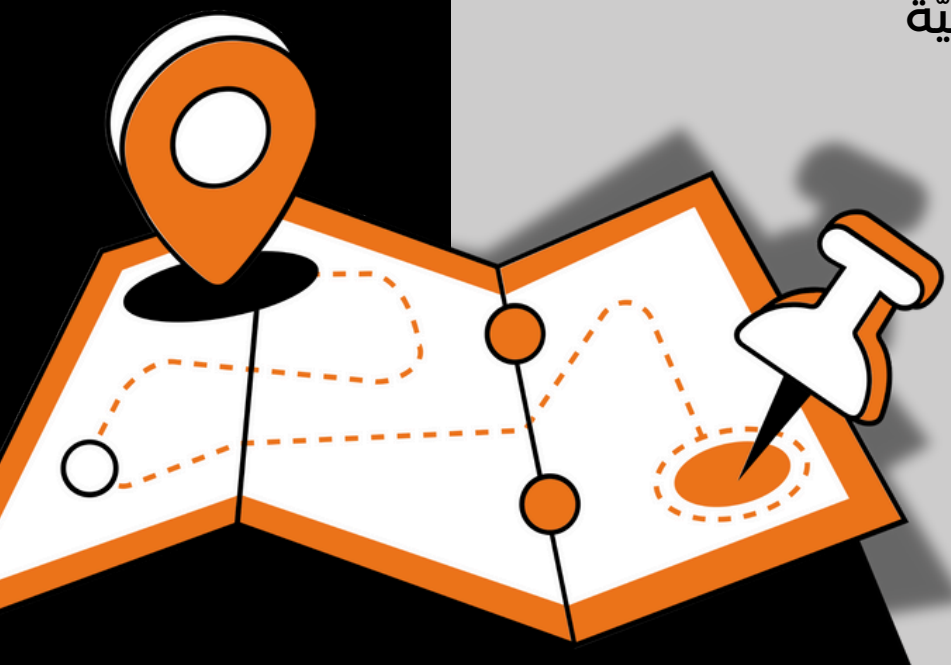

المرحلة الثانية

"مبدأ الخياران والانتصار العسكري"

بعد اكتمال المرحلة الأولى، يُعرض على الفلسطينيّين المتبقين ثلاثة "خيارات": إمّا الخضوع، أو الترحيل، أو الإبادة

الآليات المستخدمة

السيطرة الديموغرافيّة والسياسيّة على السكّان الفلسطينيّين من خلال الحرمان المنهجي من الحقوق السياسيّة والمدنيّة والاجتماعيّة

النتائج

- **الخضوع:** حكم محلّي محدود، وإمكانيّة منح جنسيّة مشروطة مقابل "الولاء" للمنظومة الإسرائيليّة
- **الترحيل:** "هجرة" قسريّة للحفاظ على الأغلبيّة اليهوديّة
- **الإبادة:** القتل المتعمّد والممنهج للفلسطينيّين الذين لا يستوفون معايير الولاء

من خلال دمج هذه الاستراتيجيّات في سياسة النظام الاسرائيلي، يتم إضفاء الشرعيّة على الاستعمار والتطهير العرقي والقمع الهيكلي.

كيف تنتهك هذه الخطّة القانون الدولي؟

- **حظر الفصل العنصري والتمييز العنصري:** الحرمان المنهجي من الحقوق السياسيّة والمدنيّة والاجتماعيّة (نظام روما الأساسي، الاتفاقيّة الدوليّة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري)

- **حظر التهجير القسري:** "الهجرة" القسريّة جريمة حرب وجريمة ضدّ الإنسانيّة (اتفاقيّة جنيف الرابعة، نظام روما الأساسي)

- **الحقّ في تقرير المصير:** إنكار الحقوق الوطنيّة والمدنيّة الفلسطينيّة ينتهك القواعد الآمرة في القانون الدولي

- **القتل المتعمّد وقمع المقاومة:** تُعدّ الأعمال الموجّهة ضدّ الفلسطينيّين الذين يمارسون حقّهم في المقاومة جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية

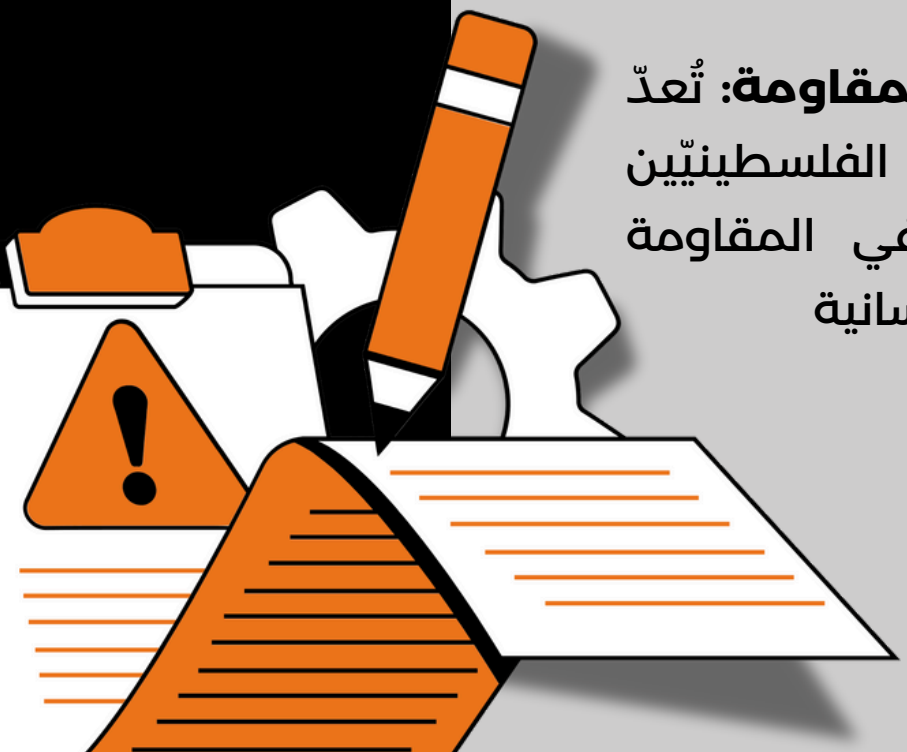

ما هي الأولويّة الملحّة؟

تُمثّل "خطّة الحسم" نقطة تحوّل حاسمة في المشروع الاستعماري للمنظومة الإسرائيليّة. فما كان يُنفّذ سابقاً من خلال سياسات تدريجيّة وغالباً ما تكون خفيّة، يُعلن عنه الآن صراحةً كإطار شامل للهيمنة. إنّ دمجها في اتفاقيّة الائتلاف الحاكم وتنفيذها المستمرّ يحوّل الفصل العنصري من عقيدة ضمنيّة إلى واقع صريح لفرض "السيادة" الإسرائيليّة.

تكمن الضرورة في إدراك أنّ خطّة الحسم ليست تهديداً مستقبليّاً، بل واقعاً حاضراً يُعيد تشكيل كل مستوى من مستويات الحياة في فلسطين. لذلك، يجب مواجهتها كأولويّة فوريّة ومنسّقة من قبل الدول والمؤسّسات القانونية والمجتمع المدني.

ما هو الفعل المطلوب؟

مسؤوليات الدول

- إنهاء جميع أشكال الدّعم السياسي والعسكري والاقتصادي الذي يدعم منظومة الاستعمار والفصل العنصري الإسرائيليّة
- تفعيل آليات المساءلة الدوليّة والوطنيّة، بما في ذلك قرار "الاتّحاد من أجل السلام" لفرض عقوبات جماعيّة وآليات لمراقبة امتثال الدول
- فرض عقوبات دبلوماسيّة واقتصاديّة وأكاديميّة وثقافيّة ورياضيّة على المنظومة الإسرائيليّة
- دعم حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير من خلال أدوات دبلوماسيّة وسياسيّة
- ضمان استمرار عمل وكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين (الأونروا) دون عوائق، من خلال استعادة النظام الذي تقوده الأمم المتحدة، وتجديد ولاية الأونروا، وتمويل عملياتها بالكامل، وحماية موظّفيها، والحفاظ على برامجها الأساسيّة

يتعيّن على وكالات الأمم المتّحدة والمنظّمات الدوليّة

- ضمان وصول المساعدات الإنسانيّة والحماية لجميع الفلسطينيّين
- استخدام الآليات الدوليّة لفرض المساءلة
- الدفاع عن الدور الريادي لوكالة الأونروا، والتصدّي لمحاولات حظرها أو استبدالها، والحفاظ على ولايتها

يتعيّن على منظّمات المجتمع المدني وحركة التضامن العالميّة

- التركيز على دعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرّف في تقرير المصير والعودة – وليس على الحلول السياسيّة المفروضة من الخارج
- مواصلة حشد وتنسيق الحملات التي تستهدف الدول والشركات المتواطئة
- فضح مجموعات الضغط العاملة على ضمان الإفلات من العقاب والتصدّي لها
- تعزيز نضال الشعب الفلسطيني من أجل العدالة وتقرير المصير
- حشد الضغط الشعبي لمحاسبة الدول والمؤسسات على خرقها التزاماتها القانونيّة والأخلاقيّة

إنّ تجاهل خطّة الحسم وعدم مواجهتها لا يعني تطبيع جرائم منظومة الاستعمار والفصل العنصري الإسرائيلية فحسب، بل والتواطؤ معها.

إنّ ضمان حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعودة والحماية الدوليّة هو واجب قانوني وأخلاقي.